

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد

منذ أن ظهرت شمس الحضارة والمدنية في عالمنا الحديث، تسابقت الأمم والحكومات إلى الأخذ بأقرب المبادئ وأحدث النظم المتمشية مع تطورات الحياة وروح العصر، فقد جرفت الحضارة الحديثة بتيارها كل عناصر الحياة بما فيها نظام الحكم، وكان للشعوب دور مهم حيث ضاقت ذرعاً بنظم الحكم المستبدة، فقامت بقلب هذه النظم والإطاحة بعروش ملوكها، وأقامت حكومات ديمقراطية على أنقاض هذه الحكومات البائدة.

وأصبح الحكم الديمقراطي أصلاً من أصول الحكم في النظم الدستورية الحديثة وذلك لما يدعو إليه من سيادة الشعب، وذهبت الملكيات المطلقة إلى غير رجعة، حتى الدول التي لا تزال الملكية فيها قائمة، فإن في أكثرها لم يعد الملك مصدر السيادة وأصل كل سلطة، بل أصبح الملك يملك ولا يحكم.

ولقد انتشرت الديمقراطية في عالمنا المعاصر وكان ذلك لأسباب عديدة أهمها انتشار العلم وتطور وسائل الاتصالات بين شعوب ودول العالم، وكان من أهم مظاهر الديمقراطية تنظيم السلطات القائمة بأمر الدولة وتقسيمها إلى سلطة تشريعية^(١) وسلطة قضائية وسلطة تنفيذية ولكل سلطة اختصاص معين.

(١) ظهور السلطة التشريعية التمثيلية بالمعنى الحديث لم يتم في أقطار أوروبا إلا في القرن التاسع عشر، =

ومع ازدهار الديمقراطية في العالم الغربي نمت المبادئ الدستورية الحديثة، وأصبحت هذه المبادئ هي التي تحكم ممارسة الديمقراطية، ونشأ ما يعرف الآن بالقانون الدستوري الذي يعنى بدراسة هذه المبادئ، وعلى حين كانت هذه المبادئ تستقر في الغرب، وتزدهر أبحاث ودراسات القانون الدستوري بشأنها، كان اهتمام علماء الفقه الإسلامي بالأحكام الشرعية المتصلة بالقانون العام - خاصة القانون الدستوري - ضعيفاً.

فهؤلاء العلماء قد اتجهت عنايتهم إلى أحكام العبادات وعلوم الحديث والتفسير وأصول الفقه ومسائل الأحوال الشخصية، أما المسائل المتعلقة بنظام الحكم، فقد كانوا قليلي العناية بها، اللهم إلا إذا استثنيت الأحكام المتعلقة بنظام الخلافة^(١).

ويرجع غالبية الباحثين هذه الظاهرة إلى عدة عوامل، أهمها النظام الاستبدادي الذي ساد معظم فترات الحكم الإسلامي بعد عهد الخلفاء الراشدين، والفقه الدستوري أو السياسي بوجه عام لا تزدهر أوراقه ولا تثبت بذوره إلا في أجواء تسودها الحرية ويغيب عنها القهر والاستبداد^(٢).

= ففي إنجلترا فقد الملك صلاحية تشريع القوانين كما فقد صلاحية حق الفيتو التي تخوله إبطال القوانين التي يصدرها البرلمان وأصبح التشريع في يد رجال يمثلون طبقات الشعب كله، وقد حدث ذلك في قارة أوروبا أيضاً كما حدث ذلك في اليابان (انظر في ذلك: ريموند كارفيلد كيتيل، العلوم السياسية، ترجمة د. فاضل ذكي محمد، مراجعة أحمد ناجي القيسى، مكتبة النهضة ببغداد، ١٩٦١م، ج ٢، ص ٩٦، ٩٧).

(١) د. عبد الحميد متولى، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة السادسة، ١٩٧٥/١٩٧٦م، الجزء الأول، ص ٢٧.

(٢) يُذكر عن أبي الحسن الماوردي (٣٦٤ - ٤٥٠ هـ) أنه ألف كتاباً شهيراً هو «الأحكام السلطانية والولايات الدينية» وهذا الكتاب يحتوى على بحوث عديدة فيما يعرف حالياً بالأحكام الدستورية، وقد أوصى أبو الحسن الماوردي بالألا ينشر هذا الكتاب إلا بعد وفاته!! وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن أجواء الخوف والرهبة من الحكام قد دفعت الفقهاء المسلمين إلى عدم الخوض في مجال الأحكام الدستورية، كما دفعت أيضاً العلماء المسلمين الذين قاموا بترجمة ما كان لدى اليونان القديمة - لا سيما في العصر العباسي - من فلسفة وعلم إلى عدم ترجمة ما كان لديهم من مؤلفات في العلوم السياسية، وفي مقدمتها ما يتصل بالناحية الدستورية ككتاب الجمهورية لأفلاطون، وكتاب السياسة لأرسطو. (انظر: د. عبد الحميد متولى، مبادئ نظام الحكم في الإسلام، منشأة المعارف الإسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٤م، ص ٢١ : ٢٣).

وفى العصر الحديث تأثرت معظم دول العالم - بما فيها دول العالم الإسلامى - بالمبادئ الدستورية الغربية واقتبست الكثير منها، ولقد ثار جدل فى العالم الإسلامى حول هذه المبادئ وانقسم الرأى بشأنها إلى رأين: أحدهما يرى أنها تخالف أحكام الشريعة الإسلامية، والثانى لا يرى ذلك .

وهذه الدراسة تتناول هذه المبادئ الدستورية وحجج وأدلة كل من الرأين السابقين بشأن كل مبدأ، ويعقب ذلك الرأى الذى يرجحه الباحث .

والآراء التى يرجحها الباحث هى محض اجتهادات قابلة للخطأ والصواب وحسبى منها أجر المخطئ، وإذا أجمع العلماء على بطلان هذه الآراء فإننى أعلن مقدماً أننى راجع عنها وبرىء منها فى حياتى وبعد مماتى وأرجو ألا ينسب إلى حرقاً منها حياً كنت أو ميتاً .

وأدعو الله - عز وجل - أن تساهم هذه الدراسة فى تشكيل المعالم الدستورية للدولة الإسلامية، والتى يسعى كل مسلم صادق وكل باحث مخلص إلى إقامتها، تلك الدولة التى قيل عنها بحق إنها المدينة الفاضلة^(١) .

والله أسأل أن يجعل عملنا كله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكتب لنا دائماً توفيقه وهداه .

د. أحمد محمد أمين محمد

القاهرة فى ٢٤ رمضان ١٤٢٥ هـ

الموافق ٧ نوفمبر ٢٠٠٤ م

(١) يذهب كثير من الباحثين إلى أن عهد النبوة والخلافة الراشدة يمثلان بحق المدينة الفاضلة .